

النُخب الفاعلة في الحياة السياسية العربية وعلاقتها بإنتاج التطرف

د. عصام نظام عيروط*

جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني - فلسطين

تاريخ القبول: 2022/05/02

تاريخ الارسال: 2022/04/15

ملخص:

صمم البحث بهدف قياس دور النُخب الفاعلة في الحياة السياسية وعلاقتها بإنتاج التطرف، فالمجتمعات العربية يتمحور سلوكها الاجتماعي والسياسي حول النخب الحاكمة، فالنخب في المجتمعات العربية تتجاوز دورها القيادي ليصل الى المفهوم الأبوي والملهم فهذه المجتمعات تغلب عليها الطبيعة الاجتماعية والمعرفية، حيث أنها أعطت النُخب دوراً رئيسياً في القضايا السياسية والاجتماعية فهي مجتمعات عاطفية وليست عقلانية.

كما تعتبر القوى الخارجية من العوامل المركزية التي لعبت دوراً كبيراً في تكريس سطوة النخب السياسية والاقتصادية، لهذا فقد بحثنا في المراحل التي مرت بها هذه النخب وحاولنا استنتاج دورها في انتاج التطرف، فقد عملت النُخب السياسية والاقتصادية على الحفاظ على ذاتها باستخدام عدة أدوات مثل الثورات أو الانقلابات العسكرية، أو عبر الخيارات الديمقراطية والانتخابات الموجهة. تبين لنا أنه كان للنخب السياسية والاقتصادية دور فاعل في الحد من استقرار المجتمعات العربية وإنتاج التطرف داخلها وبدلاً من أن تكون دافعة للتنمية أصبحت معيقاً لها.

الكلمات المفتاحية: النخب الاقتصادية، الدول العربية، النخب السياسية، التطرف.

* المؤلف المرسل: د. عصام نظام عيروط، الإيميل: issam.ayrout@nu-vte.edu.ps

مقدمة:

لقد تشكلت النُخب في معظم الدول العربية - خاصة الجمهوريات العربية- من العسكريين العاملين والمتقاعدين، ومع مرور الوقت اتسعت النُخبة لتضم فئات جديدة، مثل المتخصصين ذوي الخبرات (التكنوقراط) الذين أصبح دورهم خدمة النظام، والمنتفعون الذين يلعبون دوراً مهماً في إقناع الناس بفعالية النظام وضرورة الطاعة والتبعية له، ورجال الأعمال الذين يملكون أهدافاً مادية من خلال التقرب من النظام إضافة إلى الأقرباء والمعارف والذين تربطهم شبكة علاقات عميقة مستندة إلى تشابه النشأة والمصالح المشتركة، وأصبحت السياسات العامة وعملية صنعها تكريساً لقيم وخيارات نخبوية، وأصبح الشغل الشاغل لهذه النُخب مصالحهم الذاتية وتحصيل المنافع وإدارة الصراع والتوازنات في ما بينها، وانعكست أدوارهم من مساهمين فاعلين في التنمية إلى معيقين للتنمية. (أحمد فهمي، 2012، ص. 24-25)

لذا فإننا نلاحظ عند الاطلاع على تقرير مؤشر النُخبة الصادر عن مؤسسة (Elite quality index) والذي يقيس جودة النُخب وفعاليتها من خلال العديد من المؤشرات العالمية، والتي تتعلق بالمجال السياسي والاقتصادي والبناء القيمي والتمكين، بأن الدول العربية جاءت متأخرة بالتصنيف الذي يختص بجودة وفعالية النُخب فيها من مجموع (32) تكتل عالمي من الدول. (Elite Quality Report, 2020)

ولذا سوف نحاول في الفرعين التاليين تناول النُخب السياسية والاقتصادية الفاعلة في الحياة السياسية في العالم العربي للوقوف على قصورها ودورها في إنتاج التطرف والعنف.

الإشكالية

داخل كل مجتمع توجد نخبة تملك السلطة بمختلف تجلياتها؛ وتحظى بمكانة رائدة وبأدوار رئيسية؛ بالصورة التي تمكنها من اتخاذ مختلف القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وفي مقابل ذلك توجد أيضا طبقة واسعة محكومة لا تملك نفس الإمكانيات وهي نخبة تابعة من الأهداف الرئيسية لدراسة موضوع

النخب نحاول فهم السلطة السياسية داخل الدولة والمخرجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنخب التي تصنع القرار السياسي والسياسة الاقتصادية وتمحور إشكالية البحث بالسؤال الرئيسي التالي وهو ما طبيعة الدور الذي لعبته النخب الاقتصادية والسياسية في إنتاج التطرف في العالم العربي؟

أولاً: النُخبَة السياسية

النُخبَة السياسية هي مجموعة من الأفراد يتمتعون بإمكانيات فكرية وإبداعية ويملكون قوة وسلطة وتأثير في شؤون المجتمع تمارس هذه النُخب تَمَطّاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم في إطار النظام السياسي، فالحاكم لا يستطيع ممارسة السُلطة لوحده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه الحكم وصنع القرار - بنسب متفاوتة- على مستوى باقي مكونات الدولة التي يحكمها، علماً أنه لا يوجد نظام سياسي يخلو من النُخب، حيثُ تتميز النُخب السياسية بصغر حجمها، وليس بالضرورة أن تكون النُخبَة السياسية من السياسيين، إلا أنهم يملكون تأثيراً سياسياً ويؤثرون على عملية التخصيص السلطوي للقيم كما تتمتع النُخب بقوة كبيرة تستند فيها إلى قدراتها التنظيمية وخصائصها السلوكية أو احتكارها للموارد الإنتاجية أو تمثيلها لقيم دينية واجتماعية مرتبطة بتقاليد المجتمع. (أميرة مصطفى، 2019)

هذا وتحاول النُخب السياسية السيطرة على الجماهير من خلال التحكم بالاقتصاد واحتكار وسائل الإنتاج، وأيضاً من خلال التفرد بالسيطرة على الإعلام والتعليم لتسويق مبادئها وإكسابها الشرعية، كما تلجأ هذه النُخب إلى تحقيق بعض مطالب المواطنين لكي تحافظ على سلطتها ومصالحها... (ديما أمين، 2016)

على الرغم من أن النُخب في العالم العربي تشترك مع غيرها من النُخب في القيام بالعديد من الأدوار إلا أنّها في العالم العربي تلعب دوراً مميزاً عن غيرها من النُخب في باقي المجتمعات، وبالذات عندما يتعلق الأمر بموضوع التطرف والغُنف وهنا لا بد من الوقوف على أبرز هذه التمايزات وعلاقتها بإنتاج التطرف: (نصر محمد عارف، 1996)

أولاً: معظم المجتمعات العربية مجتمعات يتمركز سلوكها الاجتماعي والسياسي حول القائد وليس حول المؤسسة فالقائد في المجتمعات العربية يتجاوز الدور القيادي ليدخل إلى محيط الدور الأبوي والملهم الفكري وراسم المسار.

ثانياً: المجتمعات العربية ذات طبيعة اجتماعية ومعرفية تمنح النخب دوراً متميزاً حيث أنها مجتمعات عاطفية وليست عقلانية وكذلك مجتمعات غير قائمة على القراءة والتفحص العلمي، ومن هنا نجد أنّ النخب تؤثر بسهولة في المجتمعات العربية ويتعاضم دورها.

ثالثاً: دور الدين والخطابة في المجتمعات العربية منح النخب دوراً مميزاً حيث أنّ الشيخ في المجتمعات العربية يلعب دور المرشد الروحي والمفتي في كل تفاصيل الحياة، مما يجعل علاقة الأفراد بالنخب الدينية علاقة وجودية وضرورة لحظية.

رابعاً: غياب الدور التنموي والفاعلية السياساتية للدولة العربية حول الصراع والتنافس في العالم العربي ليكون مركزه الأيديولوجيات، وهنا برزت النخب كمتصدر أساسي لهذا الصراع. خامساً: الدور الخارجي، والذي يُعتبر من العوامل المركزية المميزة لدور النخبة في العالم العربي وعلاقته بالتطرف وذلك من عدة اتجاهات، أبرزها: (Tannous, 1955)

1. أن أغلب نخب التنوير في العالم العربي هي نخب تكونت في الخارج وبالذات في أوساط الدول الاستعمارية.
2. أن الصراع على التجديد والتحديث في العالم العربي تمركز حول القيم الغربية، كالحرية، والديمقراطية... الخ.
3. أن غالبية النخب المتطرفة استندت إلى أيديولوجيات رفض الاستعمار وسياساته، وقيمه.
4. تعدد المشارب للنخب أدّى إلى تفتت النخب في العالم العربي وغياب وجود الجماعة النخبوية الوطنية.

علاوة على ذلك مرت مسيرة تكوين النُخب العربية بمراحل معقدة زادت من عزلتها وحدثت من فاعليتها في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى أضعفت دورها، وعليه فإن مسيرة النُخب العربية تميزت بثلاث مسارات مهمة: (عبده وازن، 2019)

المسار الأول: وهي النُخب المندمجة في فلك النظام السياسي ومحسوبة على النظام السياسي، وهذه الصيغة أضعفت من دور هذه الشريحة كون طبيعة الدولة العربية ليست طبيعة علمية أو مستندة إلى أسس فلسفية نهضوية، ولذا لم تستطع أن تستثمر جهد النُخب بل حولت النُخب إلى مُدافع عن النظام وسياساته الفاشلة ومروضة للجماهير، وهذا ما أنتج في عالمنا العربي مصطلح (علماء السلاطين) مما أفقدهم دورهم التغييرى في المجتمع وزاد من حدة الصراع بين النُخب نفسها. (Brumberg, 2003)

المسار الثاني: وهي النُخب المعزولة عن النظام والمستبعدة، حيث أدت عزلتها إلى عدم واقعيتها وارتباطها فقط إلى أيديولوجياتها، وطوباوية فكرها في كثير من الأحيان، وطرحها لأفكارها بصورة (الفكر المخلص) أو (الإجابات الجاهزة) وهذا جعل النُخب في سلوكها تطرح نفسها على أنها تملك الحلول القطعية، وأصبحت الجماهير كذلك تتعامل مع هذه النُخب من هذا المنطلق. (Ibrahim, 1993)

المسار الثالث: ظهور النُخب المعولة، وهي النُخب التي تمتلك قيم معولة وشبكة علاقات كونية. هذا جميعه أدى إلى زيادة التطرف في غالبية الدول في العالم العربي، وذلك كون النُخب في بعض دول العالم العربي لم تستطع أن تنتج خطاباً وفكراً واقعياً، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كون النُخب لم تركز في إنتاجاتها الفكرية على تقديم حلول للقضايا السياسية في العالم العربي، بل إنها استندت إلى تقديم حلول أيديولوجية عامة ثبت عدم قدرتها على إيجاد الحلول للإشكاليات التي يعاني منها المجتمع، كما أن جُل إسهامات النُخب في العالم العربي ارتكزت على النقض للفكر والسلوك القائم ضمن أطر فلسفية، وهناك نخب عربية تفاعلت مع المجتمع في إطار (المتقف العضوي) الموجود في الميدان. (Kruse, 2016)

نرى أنّ إشكاليات التّخبة في العالم العربي لم تكن وليدة ظروف ذاتية تتعلق بالتّخبة العربية نفسها، وإنما لعبت الطبيعة التكوينية للبيئة والسياسات العربية دوراً مهماً في تشكيل التّخبة وتحديد مسارات فعلها ودورها، كما كان للتدخلات الخارجية دورٌ بارزٌ في تعميق مشكلة التّخبة السياسية العربية، وللوقوف على حجم هذا الدور سيتم تقسيم مراحل تشكيل التّخبة العربية إلى أربع مراحل رئيسة لتوضيح كيف أثرت كل مرحلة في تكوين البنية والدور للتخبة وما هو تأثير البيئة الخارجية فيها، وكيف أثر كل ذلك في إنتاج التطرف والعنف:

المرحلة الأولى: مرحلة بروز الفكر القومي والتنويري في العالم العربي والذي ترافق مع بدايات القرن الثامن عشر إلى أواسط القرن التاسع عشر، حيثُ دار السؤال المركزي وهو: أي فكر سياسي قابل لأن يكون فكراً نهضوياً في العالم العربي؟ وهنا دار جدل كبير بين القيم الغربية التي حملها العديد من الدارسين في الجامعات الغربية، وبين المفكرين المسلمين الذين قالوا بعدم وجود حاجة إلى تطوير الفكر الإسلامي، بل هناك حاجة إلى العودة إلى الإسلام كون الإسلام يحتوي على كل هذه القيم، هذا الصراع لم يكن صراعاً بسيطاً حيثُ أنّه غُذّي بفعل عاملين مهمين: العامل الأول: وهو الاستعمار وأهدافه، والعامل الثاني: هو أنّ التجديد والتغيير كان يتعلق بموضوع الدين وما له من دور في المجتمع العربي الإسلامي. (العسكر والدولة في مصر، 2019، ص. 185-190)

وسميت هذه المرحلة مرحلة التّخبة الإصلاحية والتي اتسمت بزيادة الوعي وظهور مفهوم الإصلاح من خلال أشخاص من أمثال: (خير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف) في تونس، وفي مصر أمثال: (رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده) فمصر كانت على الدوام منبعاً لحراك التّخبة السياسية، حيثُ تميزت هذه التّخبة بأنّها كانت نُخباً إصلاحية توفيقية، وكان لها مواقف وطنية مشرفة، فقد شاركت الحاكم في السّلطة بهدف الإصلاح وعارضته لنفس الغاية، ومع سيطرة الدول الغربية

واحتلالها لبعض البلدان العربية ظهرت نُخبٌ جديدة هدفها الاستقلال وتحرير البلاد من الاستعمار وبناء الدولة الوطنية الحديثة (رياض الصيداوي، 2009)

المرحلة الثانية: وهي مرحلة قيام الدولة العربية الحديثة حيث شهدت هذه المرحلة محطتين مهمتين، الأولى: قيام دولة إسرائيل واحتلال فلسطين عام 1948م والثانية: شيوع الفكر القومي ففي هذه المرحلة دار صراع بين الفكر القومي المتمثل في التيارات القومية العربية واندماجها في النظم والتيارات الإسلامية، ولقد ساد العالم العربي في هذه المرحلة الفكر الثوري والنضالي، واشتد الصراع بين الفرقاء مما أنتج التطرف والتطرف المضاد فزاد عدد السجون في العالم العربي وامتألت بالمعارضين، وفي هذه الفترة سادت أفكار أسست لإنتاج التطرف والعنف. (Lynch, 2015)

وقد أُطلق على هذه المرحلة مرحلة (النُخب الثورية) والتي امتدت من الحرب العالمية الأولى سنة 1914م حتى عقَدَ الرئيس المصري (أنور السادات) اتفاقية كامب ديفيد سنة 1979م وشجع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتركزت هذه النخب في الجمهوريات العربية حيث ظهرت في هذه المرحلة الأفكار الثورية وحلَّت مكان أفكار الإصلاح وذلك بسبب بُطئ مسار الإصلاح وحاجته إلى الكثير من الوقت لتحقيق الأهداف المنشودة، على عكس مسار الثورة الذي يتسم بالسرعة والإنجاز السريع، وعليه فقد عملت هذه النُخب على توجيه جهدها إلى عملية التحرر الوطني من الاستعمار ثم الولوج إلى مسار بناء الدولة الوطنية، حيث أُهم غالبية النُخب العربية نموذج المعسكر الاشتراكي كون هذا المعسكر كان داعماً لحركة التحرر العربي من ناحية اقتصادية وعسكرية، في ذلك الحين تميزت هذه النُخب بالصدق والإخلاص الوطني رغم بعض الصراعات الداخلية والأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها إلا أنّها لم تتسم بالفساد (رياض الصيداوي، 2009)

وفي العقدين الأخيرين من هذه المرحلة والتي جاءت بعد النكسة الأولى في العام 1967م والتي ألحقت الهزيمة بالجيش العربي وصدمت النُخب العربية المتطلعة للتحرر وبناء الدولة الاشتراكية تفككت هذه النُخب وزاد فسادها، وبذلك تضاءلت أحلام التحرر والوحدة العربية لكنّ النُخب العربية حاولت تضميد جراحها

ومراجعة ذاتها بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه فرُفعت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل (1967م-1970م) من معنويات هذه النُخب، وكذلك فعلت قمة الخرطوم التي اعتمدت الشعارات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات) كما عملت حرب أكتوبر 1973م إلى إعطاء المزيد من الآمال للنخب العربية، لكن ما حدث من تطورات دراماتيكية في النظام المصري بوصفها دولة مركزية وذات ثقل في العالم العربي غيّر المشهد بشكل كامل فقد ذهب (أنور السادات) إلى صلح مباشر مع إسرائيل سُمي باتفاقية كامب ديفيد، أتبعه بسياسة جديدة من الانفتاح الكبير، وبذلك ضرب قيم النُخب السياسية وحاول زرع قيم هجينة مكانها، وبسبب ما يملك من صلاحيات كبيرة وبسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية له فقد أحدث تحولاً كبيراً لدى النُخب السياسية المصرية ثم انتقل النموذج المصري لأغلب البلدان العربية (رياض الصيداوي، 2009)

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانفتاح وانشغال الدول العربية في الصراع في أفغانستان، فقد تميّزت هذه الفترة بدعم الدولة العربية لسياستين الأولى: وهي دمج التيارات المعارضة في الحكم وانتهاج سياسات شبه تصالحية وتبني دعم الدولة للجماعات الجهادية في أفغانستان، هذه المرحلة أسست لظهور العُنف المنظم في العالم العربي حيث أنه وبانتهاء الحرب في أفغانستان لم يتم العمل على دمج المقاتلين العرب والمسلمين في المجتمعات ضمن برامج وخطط بل تم استهداف وقتل قادتهم مما منح الفرصة لقيادات متطرفة في المرتبة الثانية أن تتولى القيادة.

المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي المرحلة الممتدة من احتلال العراق ولغاية يومنا هذا، حيث شهدت هذه المرحلة اختيار جمهوريات عربية وازنة وكذلك اختيار مخرجات الربيع العربي وعودة الأنظمة الاستبدادية من جديد.

ثانياً: النُخب الاقتصادية

منذ القدم هناك أقلية حاكمة وأكثرية محكومة ومع تطور المجتمعات والعلوم الطبيعية والاجتماعية تعددت النظريات والاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير العلاقة بين المجتمع والسلطة، حيث ظهرت نظرية النُخب

في القرن السادس عشر وهي نظرية فكرية ليبرالية دافعت عن الديمقراطيات الحرة وعن النظام الرأسمالي وبناء القوة وتوزيع السلطة، وجاءت هذه النظرية كردة فعل على نظرية الطبقات الاجتماعية التي وضعها (ماركس) والتي تدعو إلى توزيع السلطة بناءً على المصالح الاقتصادية الطبقية بين مالكي وسائل الإنتاج والقوى العاملة، وبذلك نشأت جدلية تفسر العلاقة بين المجتمع وقواه المختلفة من جهة والسلطة والنظام السياسي ومكوناته الرئيسية من جهة أخرى، وحسب طرح (ميلزوميشلز) والذي ركز فيه على الدور الوظيفي البناء أو النسق الاجتماعي، واعتبره عنصراً أساسياً في العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع يقوم على أساس التوازن والتكيف بين الأجزاء المختلفة وليس الصراع، فالدولة في رأيه حيادية، وقد أتت للتوفيق بين الطبقات الاجتماعية وتوفير الأرض والأمن والعدالة للمجتمع. (شوميليه مونيك وكلود كورفوازييه، 1986، ص 57-58).

أما (موسكا) فقد اعتبر أنّ السلطة السياسية في الدولة تتمثل في طبقة أقلية حاكمة قادرة على تحقيق السيطرة والهيمنة من خلال قدراتها التنظيمية ومعرفتها بمصادر القوة في المجتمع وقدرتها على التواصل والتوفيق فيما بينهما، كما أنّها قادرة على التعامل مع أي تهديد خارجي، وتتوفر لديها طبقة وسطى من البيروقراطيين الذين يأتمرون بأمر هذه الطبقة وينفذون رغباتها وينظمون علاقاتهم بالمجتمع، بالمقابل هناك طبقة ضعيفة غير منظمة (Musca, Geetano, 2015, P.273-274) ويرى (بارنتي) في كتابه (ديمقراطية للقلّة) بأنه في الولايات المتحدة الأمريكية تشكل النخبة من الأثرياء ورجال الأعمال، وأن الغالبية العظمى من الرؤساء الأمريكيين جاؤوا من عائلات ذات طبقة اجتماعية راقية ذات نفوذ ووضع اقتصادي يفوق ما يمتلكه (90%) من الأمريكيين، وأن معظم الاقتصاديين وصنّاع القرار والعسكريين قد جاؤوا من إدارات الشركات الكبيرة مثل: بنوك (وول ستريت) والمؤسسات المرموقة (بارنتي ماكيل، 2005، ص.290) أما (بيرنهام) وعند حديثه عن النخبة قال: "إن النخبة الاقتصادية هي المسيطرة على المجتمع ومقدراته" (شعبان الطاهر الأسود، 1999، ص97)

وحسب النظرية (الماركسية) فإن الدولة في المجتمع الرأسمالي محصورة بالطبقة الرأسمالية التي تحتكر رأس المال وتكرس سيطرتها من خلال أجهزة الدولة القمعية، كما تمارس القمع والسيطرة وتتحكم بالثروات وتدعم - بشكل خفي - الأيديولوجيا التي تمثل مصالحها، وفي نفس الوقت تظهر دعماً للمساواة والحرية والعدالة والقوانين، وتعمل على توازن الصراع وتأجيجها بين الطبقات، كما تعمل على خلق النخب السياسية ودعمها من خلال تطويع التكنولوجيا لخدمة مصالحها، إضافة إلى دعمها للأحزاب الرأسمالية فهي تمتلك أجهزة قمعية وتسيطر على النظام التعليمي، فهي تُهيمن على مقدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعمل على تحضير أبناء الطبقة الرأسمالية ليتقلدوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة، كما تستخدم البيروقراطية من خلال مؤسسات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني وتفريغه من محتواه وإخضاعه لسلطة الدولة وحرفه عن دوره الطبيعي كمعارضة للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة والطبقات المهمشة (إرنست ماندل، 1969) تعمل النخب الاقتصادية على المحافظة على استمرار دورة حياتها من خلال طرق عديدة منها: الثورات، والتي ينتج عنها فقدان السيطرة على الدولة والقوى المجتمعية، أو الانقلابات العسكرية، أو عبر الخيارات الديمقراطية والانتخابات الموجهة. أما المجتمع العربي المعاصر فيغلب عليه بأنه مجتمع يعتمد على الزراعة والتجارة ويتمحور تنظيمه حول العائلة والنخب والعلاقات القبائلية، حيث أنّ أنماط هذا المجتمع متعددة إذ تتكيف في وسائل إنتاج مختلفة فيوصف بأنه شبه إقطاعي لأنّ النخب الحاكمة امتداداتها تسيطر على السلّطة ومصادر الثروة، ويوصف بشبه رأسمالي وشبه برجوازي، لأنه يجمع بين الملكية الخاصة وملكية الدولة والعائلات الحاكمة وبين وسائل الإنتاج التقليدية والحديثة. (إسحاق ديوان، 2016) فالعائلة تمثل أبرز الجماعات الوسيطة بين الأفراد والمجتمع، وهي المسؤولة عن زرع القيم والثقافة المتناقضة والمتكاملة ما بين العائلة والمجتمع، ويتميز المجتمع والدولة العربية بالذكورية والأبوية وهما يشبهان العائلة إلى حد كبير من حيث التركيب الهرمي ومن حيث مركزية السلّطة، كما تتميز المجتمعات العربية بوجود فجوة

كبيرة بين الفقراء والأغنياء بفعل تأثير التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وخاصة في مرحلة العولمة (شراي هشام، 1993، ص. 69-70)

إن أهم ما يميز منظومات العمل العربي في عالمنا المعاصر هو مستوى التحكم الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية هذا العامل في عالمنا العربي نتيجة لسببين: الأول، هو وجود النفط والدولة الريعية، وما يفرضه الاقتصاد والتُّخبة الاقتصادية من مستوى استقرار سياسي واجتماعي من عدمه، والثاني: هو الدولة المنحكمة في العالم العربي وسياساتها التوزيعية الهادفة إلى بقاء استقرار النظام السياسي من خلال توزيع الامتيازات (صالح ياسر، 2013، ص. 4-6)

إن دور التُّخبة الاقتصادية في العالم العربي قديم قدم تواجده في ظل الدولة العثمانية والإقطاع وأخذ في الاتساع مع الاستعمار، إذ إنَّ المستعمر نحا باتجاه صناعة نخب اقتصادية تسيطر على حياة الناس وتمتلك القوة الاقتصادية داخل الدولة ليسهل له التعامل معها وتوجيهها بالصورة التي تتطابق مع مصالحه. لقد بُنِيَ على امتلاك القوة الاقتصادية حالة اجتماعية وثقافية طبقية في مختلف الدول العربية التي لظالما ارتبطت مصالحها التجارية والاقتصادية بالاستعمار من ناحية، ومن ناحية ثانية ببقاء سيطرة النظام الحاكم للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، هذه العلاقات الجدلية التي سعت التُّخبة الاقتصادية للحفاظ عليها وعملت على تثبيتها تطورت لاحقاً باتجاه المزاوجة بين رأس المال والسياسية في العالم العربي (نردين الميمي، 2011، ص. 6-9)

ما زال النظام الاقتصادي العربي المعاصر في مرحلة انتقالية وتطراً عليه تغييرات مستمرة لمجموعة من الأسباب، من أهمها قيام الدولة الحديثة واندماج هذا الاقتصاد الغض في النظام الاقتصادي العالمي، وأيضاً قيام الدولة الريعية الذي جاء بسبب اكتشاف النفط وسياسات الإصلاح الزراعي وهجرة القوى العاملة، وزيادة نسبة التعليم وإنشاء الأحزاب السياسية والمهنية والعمالية، والانقلابات العسكرية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وتطوير وسائل المواصلات وقيام الثورة المعلوماتية العالمية، وسيطرة العولمة على الجانب الاقتصادي التي علا

شأنها وقويت سطوتها بسبب انخيار الأتحاد السوفياتي وتكريس نظام القطب الواحد من خلال الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تقليل ضوابط حركة التبادل التجاري إلى الحد الأدنى، وتعميق التبعية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، مما أسفر عن ربط النُخبة الاقتصادية المحلية بالنُخب العالمية من خلال الدول المركزية، وخضوع الدول العربية لسياسات الخصخصة وإصلاح البنية، فأصبحت التنمية العربية بعيدة المنال بسبب تحكم الدول الرأسمالية وزياده استقطابها وتناقضها مع دول الأطراف نتيجة العلاقات غير المتكافئة ما بين الدول المركزية ودول الأطراف، وعلى رأسها الدول العربية والتي تملك فكراً أيديولوجياً يتبنى نمط الإنتاج الخراجي والذي يعمل على نقل الثروة من الأطراف إلى المركز مما يعمل على تعميق الفقر في دول الأطراف. (عزت السيد أحمد، د.ت.، ص. 26-48)

إذاً فإننا نلاحظ أنّ النُخب الاقتصادية هي كذلك يتعدى دورها الدور الاقتصادي التنموي لنجد أنّها تدخل في محيط مدى دورها السياسي والعلاقة القائمة بين رأس المال والسياسة خاصة مع بروز العولمة. إن الدراسة المتعمقة لطبيعة حلقة دوران الاقتصاد في العالم العربي وعلاقته بتوليد العُنف تشير إلى مجموعة من الحقائق التي باتت تُعتبر مدخلاً لفهم العلاقة بين النُخب الاقتصادية والاستبداد من ناحية، ومن ناحية ثانية دور النُخب الاقتصادية والطبقة الاقتصادية المتحركة في تعطيل المسيرة الديمقراطية ومراحل الانتقال الديمقراطي، خاصة في مرحلة ما بعد الخصخصة واقتصاد العولمة في العالم العربي، وفهم هذه الحقائق ومستويات تشكيلها ودورها سيتم تناولها على مستويين: المستوى الأول، مستوى الدولة العربية بشكل خاص، والمستوى الثاني، على مستوى الدول العربية بشكل عام. (Brynen, R, 1992, P.69-97) فعلى مستوى الدولة العربية نجد أنّ هناك مجموعة من الحقائق لا يمكن أن يتضح دور النُخب الاقتصادية في توليد العُنف إلا بالوقوف على بعض المحددات، ومن أبرزها:

أولاً: غياب الفواصل بين المجتمع والدولة والنظام والحكومة والسلطة في العالم العربي، بحيث أنّ هناك تداخل على إثره أصبح من العسير الفصل في فهم هذه المستويات لا على المستوى المفاهيمي النظري ولا على

مستوى الممارسة العملية الواقعية، وهنا نجد أنّ التُّخبة الاقتصادية باتت تتحكم في جميع مفاصل المجتمع والحكومة والنظام والسلطة والدولة.

ثانياً: غياب الاقتصاد التنموي القائم على توليد الفرص سواء فرص العمالة أو الابتكار، فهو اقتصاد خدماتي استهلاكي معتمد على الخارج مما زاد من عملية التبعية للخارج من ناحية، ومن ناحية ثانية زاد من مستوى البطالة في العالم العربي، وكلاهما عناصر مولدة للعنف في العالم العربي، فالاعتمادية الخارجية تُعتبر أبرز مولدات التطرف والعنف، حيث أنّ ذلك يمنح القوى المعارضة المبرر لممارسة العنف تحت شرعية الخلاص من التبعية، وكذلك يجعل الدول المصدرة للسلاح من مصلحتها الإبقاء على حالة عدم الاستقرار والعنف في العالم العربي بهدف المحافظة على مصالحها المالية في تصدير السلاح كما أنّ البطالة وارتباطها بالاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي يعتبر مولداً أساسياً للعنف في العالم العربي. (Frankel, G. S., 2011)

ثالثاً: غياب الطبقة الوسطى وعدم قدرتها على التنظيم جعل التطرف والعنف في العالم العربي حالة طبيعية، فمن جهة نجد أنّ الطبقة الوسطى تحوّلت إلى طبقة فقيرة تعتمد على قوت يومها وفاقدة للأمل، وإذا ما قورنت هذه الحالة بغياب قدرة الطبقة الوسطى على التنظيم نجد التفسير المنطقي لحالة التطرف والعنف في العالم العربي، فالطبقة الوسطى تولدت لديها قناعات بأن الحل الوحيد هو الثورة والنزول للشارع، ولكن نتيجة لغياب قدراتها التنظيمية نجد أنّها ما إنْ تنزل للشارع حتى تبدأ بممارسة العنف ويتم استغلالها من قبل القوى سواء قوى النظام أو قوى خارجية لتوليد حالة التطرف والعنف وهذا برز بشكل كبير في ثورات الربيع العربي. (عمرو حمزاوي، 2020)

رابعاً: التُّخبة الاقتصادية القطاعية سواء التُّخبة الاقتصادية الطائفية أو التُّخبة الاقتصادية الحزبية والعائلية، فالنخب الاقتصادية في العالم العربي هي إمّا نخب طائفية أو حزبية أو عائلية ترتبط بالدولة، وتُعتبر أحد مكوناتها، وهي التي تحصل على ثروتها من خلال الامتيازات التي تمنحها إياها الدولة. وفي قراءة له لكتاب على بنحدو، الموسوم بـ"نخب المملكة المغربية" بحث في تنظيم السلطة بالمغرب، يبين المعطي قبّال فمن بين

285 شخصية التي تتحكم بالعالم الإداري والسياسي والاقتصادي، ثمة 53 في المئة ينحدرون من عائلات تجارية. 47 في المئة ينحدرون من عائلات شريفة متعلمة. دراسة شجرة أنسابهم تبين أن آباءهم أجدادهم وأجداد أجدادهم خدموا المخزن منذ منتصف القرن التاسع عشر. فيهم الوزراء والكتاب والديبلوماسيون والقضاة والمنظرون الإيديولوجيون والسياسيون. وعليه تبقى الفكرة القائلة بتعددية طرق الوصول إلى السلطة مجرد وهم. المفارقة أن الأشخاص الذين يحتلون مواقع السلطة لا يملكون أي كفاية. لأنهم ليسوا ورثة ثورة صناعية ولا ثورة ثقافية. علاقات الدم والنسب هي التي تمنحهم شرعية الهيمنة والسيادة. السائد إذاً هو موروث الماضي. فمن بين 339 شخصاً نافذاً، عمر الواحد بين 30 و70 عاماً، يمثلون الـ 50 عائلة الأكثر ثراء، نجد أن 17 في المئة متزوجون من بنات العم. 69 في المئة عقدوا زواجا طائفياً. 15 في المئة فقط تزوجوا من نساء خارج العشيرة. أما البقية فتزوجوا من فرنسيات أو أجنبيات. الزواج المختلط ناتج في هذه الحالة من رفض للأعراف لدى العائلات المهيمنة، يبقى "الزواج اللحمي" endogamie، بمثابة تأمين على الثروة. نشأت المجموعات الرأسمالية القوية في المغرب انطلاقاً من تآلفات مصلحة بين عائلات بورجوازية وعائلات أرستوقراطية بين العائلات التي تملك النفوذ السياسي وتلك التي تملك النفوذ الاقتصادي ويفضل مساندة السلطة والنظام عرفت تألقاً سريعاً وباهراً. (المعطي قبّال، دت.).

خامساً: التدخل الخارجي، فالدعم الخارجي والتمويل الأجنبي للإصلاحات في العالم العربي عمل على توسيع الفجوة الاجتماعية، وكسّس اللامساواة الاقتصادية في العالم العربي، وهذا جميعه مولد للتطرف والعنف، فقد شهد العالم العربي في السنوات الأربعة الأخيرة في العديد من الدول العربية نزول المواطنين إلى الشارع وكانت جميعها تحت شعارات اقتصادية، وتؤكد على التفاوت الاجتماعي، واللامساواة الاقتصادية (مايكل يونغ،

(2021)

أما على مستوى العلاقات بين الدول العربية ودور النُخب الاقتصادية فنجد كذلك أنّ هناك العديد من المؤشرات الدالة على دور وتأثير العامل الاقتصادي والنُخب الاقتصادية في توليد التطرف والعنف، وهنا لا بد من الوقوف على مجموعة قضايا ومن أبرزها:

أولاً: الفجوة الاقتصادية بين دول العالم العربي، فدول الخليج العربي التي لا تشكل أكثر من (15%) من سكان العالم العربي تسيطر على (90%) من حجم اقتصاده.

ثانياً: ضعف النظام الريعي في العالم العربي، فالنظام الريعي في العالم العربي والذي استطاع أن يحافظ على الاستقرار لم يعد يقوى على الصمود نتيجة لانخفاض أسعار النفط والزيادة السكانية، وارتفاع عدد حملة الشهادات، والاقتصاد الاستهلاكي الاستعراضي، إلا أنّ الدول العربية لم تستطع أن تبلور نظاماً يحل مكان النظام الريعي، ولذا اعتمدت على تطوير شبكات الحسوبة، وشبكات السيطرة السياسية للإبقاء على السيطرة، وهذا أدّى إلى تكريس الاستبداد، ومن أكثر الأمثلة على ذلك دعم دول الخليج العربي للنظام المصري بعد الانقلاب في عام 2013م.

ثالثاً: الصراع الاقتصادي البيني بين دول المنطقة، فنجد أنّ هذا الصراع أخذ عدة أشكال بعد ثورات الربيع العربي، سواء في اليمن وليبيا والصومال، حيث أنّ الإمارات العربية المتحدة تسعى للسيطرة على الموانئ والمنافذ البحرية، ولذا تدعم القوى الموالية لها في هذه المناطق ضمن تحالفها مع المملكة العربية السعودية، وكذلك التحالف العربي في دعم (حفتر) في ليبيا. وجميع هذه العلاقات أدّت إلى استمرار ديمومة التطرف والعنف في العالم العربي.

وخلاصة القول أنّ الدولة العربية والنُخب الاقتصادية تواجه اليوم مجموعة تحديات اقتصادية داخلية وخارجية تتقاطع مع بعضها البعض، وهذه التحديات تشكل مولداً دائماً للعنف ما لم يتم إيجاد حلول جذرية لها، فداخلياً المطلوب هو إيجاد إصلاحات للقضايا التالية: أولاً: دعم استقرار الاقتصاد الكلي للدولة، ثانياً: بناء رأس المال البشري، ثالثاً: تشجيع التجارة الدولية، رابعاً: تحفيز المشروعات الخاصة، أما على الصعيد الخارجي

فكذلك من المهم إيجاد إصلاحات اقتصادية تعالج قضايا: العولمة، والاقتصاد الرقمي... الخ. (الموسوعة الجزائرية ، 2018 ،
ولغاية يومنا هذا نجد أنّ الدول العربية وخاصة الجمهوريات منها لم تستطع التغلب على هذه التحديات
نتيجة لعنصرين مهمين: (جوزيف بلحوط، وبيري كاماك، 2019)
الأول: أنّ مجمل الإصلاحات لم تستهدف إجراءات تعديل جوهرية في ديناميكية القوة المركزية للصفقات
التخبوية السائدة.
الثاني: واصلت التخب الاقتصادية صلاتها الوثيقة مع الحكومة لتحقيق المكاسب وبقيت الحكومة تحدد
الفائزين والخاسرين من المكاسب والإصلاحات.
خاتمة:

من أهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث في الدور الذي لعبته النخبة السياسية والاقتصادية في إنتاج
التطرف وتغذيته أنّ التخب السياسية حاولت فرض سيطرتها على الجماهير من خلال التحكم بالاقتصاد
واحتكار وسائل الإنتاج، كما أنّها حاولت التفرد بالسيطرة على الإعلام لتكريس مبادئها وإكسابها الشرعية،
في الوقت نفسه حاولت هذه النخب تحقيق بعض مطالب المواطنين لكي تحافظ على سلطتها ومصالحها.
كما أنّ معظم هذه النخب تكونت بالخارج وتأثرت بالاستعمار بشكل كبير مما أدى الى تفتت التخب في
العالم العربي وغياب وجود الجماعة التخبوية الوطنية كما عملت هذه النخب على المحافظة على وجودها من
خلال عدة أدوات كان من أهمها الثورات والانقلابات العسكرية.

ولو نظرنا للدور الذي مارسته هذه النخب نجد أنّها تجاوزت الدور الذي تقوم به النخب في الدول الديمقراطية
وتحولت الى نخبة ابوية تعمل على توجيه السياسات العامة بناء على ايديولوجيتها ومصالحها كما استخدمت
هذه النخب الدين لشرعنة سلوكها السياسي والاقتصادي، وادعت الديمقراطية عن طريق الانتخابات الموجهة

والمعدة مسبقاً كما اعتمدت هذه النخب في فرض هيمنتها والتحكم الاقتصادي على النفط وقامت سياستها التوزيعية على سياسات هدفت من خلالها المحافظة على استقرار أنظمتها وعليه فان هذه النخب ساهمت في تعطيل الديمقراطية الامر الذي عزز الاستبداد وخلق بيئة عنيفة عملت على انتاج التطرف وتغذيته.

ونتيجة لسياسات هذه النخب غاب الاقتصاد التنموي القائم على توليد الفرص سواء فرص العمالة أو الابتكار، وأصبح اقتصاد خدماتي استهلاكي معتمد على الخارج مما عمل على زيادة التبعية للخارج من ناحية، ومن ناحية ثانية زاد من مستوى البطالة في العالم العربي، وانطمت الطبقة الوسطى وعدم قدرتها على التنظيم كل ذلك يعتبر من العناصر المولدة للتطرف والعنف الذي اتسمت به الدول العربية الى يومنا هذا.

CONCLUSION:

One of the most important conclusions that the research came out within the role played by the political and economic elite in producing and feeding extremism is that the political elites tried to impose their control over the masses by controlling the economy and monopolizing the means of production. These elites fulfill some of the citizens' demands in order to preserve their power and interests.

Most of these elites were formed abroad and were greatly affected by colonialism, which led to the fragmentation of elites in the Arab world and the absence of the elite national group. These elites also worked to maintain their presence through several tools, the most important of which were revolutions and military coups.

If we look at the role played by these elites, we find that they have transcended the role played by elites in democratic countries and turned into a paternalistic elite working to direct public policies based on their ideology and interests. These elites relied on imposing their hegemony and economic

control on oil, and their distributive policy was based on policies aimed at maintaining the stability of their systems. Therefore, these elites contributed to disrupting democracy, which reinforced tyranny and created a violent environment that worked to produce and nurture extremism.

As a result of the policies of these elites, the development economy based on generating opportunities, whether employment opportunities or innovation, has disappeared, and it has become a consumer service economy dependent on the outside, which has increased dependency on the outside on the one hand, and on the other hand increased the level of unemployment in the Arab world, and the middle class has become blurred and its inability to All this is considered one of the factors that generate the extremism and violence that characterize the Arab countries to this day.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد فهيم، (2012)، حرب التُّخب، مجلة البيان، العدد، 202، ص.
2. إرنست ماندل، (1969)، النظرية الماركسية في الدولة، ترجمة بشير السباعي، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://revsoc.me>
3. إسحاق ديوان، (2016)، فهم الاقتصاد السياسي للربيع العربي، بوابة اقتصاد فلسطين، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.palestineconomy.ps/ar/>
4. أميرة مصطفى، (2019)، مفهوم وخصائص النُّخبة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=61677>
5. بارنتي مايكل، (2005)، ديمقراطية للقلّة، ترجمة حصة المنيف وآخرون، مصر، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة
6. جوزيف بلحوط، وبيري كاماك، (2019)، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78162>

7. ديما أمين، (2016)، واقع النُخب في العالم العربي، وكالة وطن للأخبار، أنظر الموقع الإلكتروني:
<https://www.wattan.net/ar/news/166914.html>
8. شرابي، هشام، (1993)، النظام الأبوي وإشكالية التخلف في المجتمع العربي. ترجمة محمود شريح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
9. شعبان الطاهر الأسود، (1966)، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية، القاهرة
10. شوميليه مونيك وكلود كورفوانيه، (1986)، مدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ترجمة إسماعيل الغزال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت
11. صالح ياسر، (1993)، ورقة سياسات: النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة -حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبتر، العراق، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf>
12. الصيداوي رياض، (2019)، ما الذي أفضل النُخب السياسية العربية وجعلها عاجزة؟ مركز الجزيرة للدراسات، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/W0DBv>
13. عبده وازن، (2019)، النُخب العربية تعيش في أبراج عاجية وأزمات الواقع تتفاقم والحدائث لم ترد على الأسئلة، إندبننت عربية، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.independentarabia.com/node/11021>
14. عزت السيد أحمد، (1993)، النظام العربي واقع ومشكلات ومقترحات، الطبعة الأولى، إنانا للنشر والتوزيع، دمشق
15. العسكر والدولة في مصر، (2019)، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 2 - مايو/ أيار، قطر
16. عمرو حمزاوي، (2020)، بلاد العرب: عن تفضيل الطبقات الوسطى للسلطوية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط <https://carnegie-mec.org/2020/01/14/ar-pub-80800>
17. مايكل يونغ، (2021)، التواطؤ مع المفسدين، مقابلة أجراها الباحث مع ديفيد لينفيلد مسؤول متمرس في مكتب الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية وكتب مقالا بعنوان (الجهات المانحة الدولية متواطئة في لعبة النُخب في الشرق الأوسط) مركز كارنيغي للشرق الأوسط: <https://carnegie-mec.org/diwan/83778>

18. المعطي قبّال، (د.ت.)، قراءة في كتاب: "نخب المملكة: بحث في تنظيم السلطة بالمغرب لعلّي بنحدو"، النظام العشائري وآليات تناسل السلطة، الموقع الإلكتروني معابر:

http://maaber.50megs.com/issue_february11/books_and_readings1.htm

19. الموسوعة الجزائرية، (2018)، الدول العربية والتحتدي، أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.politics.dz.com>

20. نردين الميحي، (1993)، دور العوامل الخارجية في تشكيل التّخبة الفلسطينية في أواخر الدّولة العثمانية القرن التاسع عشر (فترة الانتداب) سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين

21. نصر محمد عارف، (1996)، نظرية التّخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانيات والإشكالات، ملتقى الباحثين السياسيين العرب: المؤتمر الثالث للباحثين الشباب بعنوان التّخبة السياسية للباحثين الشباب، أنظر الرابط الإلكتروني:

https://drive.google.com/file/d/1F115lw_THDCs2a6NrnmcqmstasXmKqoE/view

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Brumberg, D., (2003), LIBERALIZATION VERSUS DEMOCRACY: Understanding Arab Political Reform. Carnegie Endowment for International Peace. <http://www.jstor.org/stable/resrep12906>
2. Brynen, R. (1992), Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan. Canadian Journal of Political Science / Revue Canadienne de Science Politique, 25(1), 69–97. <http://www.jstor.org/stable/3228950>
3. Elite Quality Report, (2020), 32 Country Scores and Global Rank, Elite Quality Index EQx2020, Tomas Casas i Klett, University of St.Gallen & Guido Cozzi, University of St.Gallen, Retrieved from:
4. Frankel, G. S., (2011), The Economy in the Arab Uprisings: Difficulties and Transformations. German Marshall Fund of the United States. <http://www.jstor.org/stable/resrep18810>
5. https://www.alexandria.unisg.ch/260885/1/Elite_Report.pdf

6. Ibrahim, S. E., (1993), Crises, Elites, and Democratization in the Arab World. Middle East Journal, 47(2), 292–305. <http://www.jstor.org/stable/4328573>
7. KRUSE, M., (2016), Countering Violent Extremism Strategies in the Muslim World. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 668, 198–209. <http://www.jstor.org/stable/26361945>
8. Lynch, M., (2015), The Rise and Fall of the New Arab Public Sphere. Current History, 114(776), 331–336. <http://www.jstor.org/stable/45319772>
9. Musca Geetano, (1939), The ruling classe. (ed) Arthur Livingston, magcgraw hill, magcgraw hill
10. Tannous, A. I., (1955), Dilemma of the Elite in Arab Society. Human Organization, 14(3), 11–15. <http://www.jstor.org/stable/44124790>

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 02 العدد 04 (08) 2022/06/30

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

**Influential elites in the Arab political context and their role in
creating extremism**

Dr.Issam N. F. Iyrot

**Assistant Professor at Nablus University for Vocational and Technical
Education - Palestine**

issam.ayrout@nu-vte.edu.ps

Abstract:

The research aims to measure the role of active elites in political life and its relationship to the production of extremism. Arab societies revolve around the social and political behavior of the ruling elites. Also, external forces are considered among the central factors that played a major role in perpetuating the power of political and economic elites, so we discussed the stages these elites went through and tried to deduce their role in producing extremism. Political and economic elites have worked to preserve themselves using several tools such as revolutions or military coups, or through democratic options and targeted elections. It became clear to us that the political elites have an active role in limiting stability and causing extremism in it. Instead of being an engine of development, they became an obstacle in its path.

Keywords: economic elites, Arab countries, political elites, extremism